

عبد الرازق التكريتي*

نمر سلطاني**

جدلية الديمقراطية والحزبية تحت الاستعمار: حالة الحركات ال فلسطينية

في

القسم الأول:

بحوث قدمت في اللقاء العشرين لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية

في

"مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في الدول العربية"

اللقاء السنوي العشرون

مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية

٢٤ يوليو/ تموز ٢٠١٠

* باحث دكتوراه بجامعة أكسفورد- المملكة المتحدة

** باحث دكتوراه بجامعة هارفارد- الولايات المتحدة

مدخل:

تسلط هذه الورقة الضوء على بعض جوانب النشاط السياسي الجماعي المنظم للفلسطينيين في فترة تاريخية محددة هي ما بعد النكبة. من نافل القول أن الفلسطينيين قد نشطوا قبل النكبة في العديد من التيارات السياسية العربية والتي عملت غالباً في السرّ تحت الحكم العثماني (مثل جمعية العربية الفتاة وحزب اللامركزية)^١. ثم نشطوا تحت الانتداب البريطاني (وأن كان جزء رئيس من هذا النشاط قد انضوى تحت لواء الانتماء العائلي حيث انقسم الفلسطينيون وكذلك المناصب بين عائلتي وأتباع الحسيني والنشاشيبي)^٢. لكن هذه الورقة ستقتصر على تحليل الفترة اللاحقة للنكبة وخاصة بعد اتفاقيات أوسلو لأنها التجربة الأقرب في التاريخ الفلسطيني إلى انتخابات متعددة الحزبية للتنافس على مقاعد برلمانية. كما أن هذه الورقة تتمحور حول النشاط السياسي الجماعي المنظم في تنظيمات ذات هيكلية وهرمية واضحة المعالم (وبذا لا تشمل الهبات الشعبية مثل ١٩٣٦-١٩٣٩ والانتفاضة الأولى 1987-١٩٩٣).

بطبيعة الحال، ومن المنظور الراهن، يبرز تنظيمان سياسيان بعد النكبة ومن ثم في إطار أوسلو: حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)^٣. وسيقتصر حديثنا عليهما بشكل عام أولاً ومن ثم في ثانياً سوف نتناول حالة حماس بشيء من التفصيل.

ومن اللافت للنظر، بداية، أن كلا التنظيمين يعلن عن نفسه بأنه "حركة" لا "حزباً". فما هو الحزب وما مدى ملائمة هذا المصطلح لهاتين الحركتين؟

تنقسم هذه الورقة إلى جزئين: الجزء الأول مدخل نظري نتناول فيه الحالة الفلسطينية بشكل عام ونتوقف عند كل من حركة فتح وحركة حماس بشكل خاص. وفي الجزء الثاني نركز على حالة حماس.

١- انظر: بيان نويهض الحوت، فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة: التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين (١٩١٧)، (دار الاستقلال، ١٩٩١)، ص ١٩٢-٢٠٩ و ص ٤٥٣-٤٥٥.

٢- حول الحزبية العائلية: محمد خالد الأزعر، النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين (مواطن، ١٩٩٦)، ص ٥٢. وأيضاً: جميل هلال، التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني (مواطن، ٢٠٠٦)، ٤٢-٤٥. وليد سالم، المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين (مواطن، ٢٠٠٠)، ص ١٦٩-١٧٣.

٣- حول تجربة اليسار الفلسطيني راجعوا: سالم، مصدر سابق، ص ١١٥-١٤٨. وحول رهان اليسار المتضعع راجع: جميل هلال، اليسار الفلسطيني إلى أين؟ اليسار الفلسطيني يحاور نفسه ويتأمل مصيره (مؤسسة روزا لوكسمبورغ، ٢٠٠٩).

الجزء الأول: مدخل نظري

مفهوم الحزب:

أن العمل السياسي حتى لو كان جماعيا منظما لا يختزل بالدولة. ولكن الأحزاب، كما ورد عند ماكس فيبر مثلا، تتميز بالتنافس على السلطة واقتسام قوة الدولة ومواردها وتُعرّف الأحزاب أحيانا بشكل فضفاض فلا يشترط بعض علماء السياسة أن يكون التنافس على القوة والسلطة ضمن انتخابات حرة ونزيهة (أي أن أي انتخابات، كائنا ما كان طابعها، تكفي لمنح القوى المتنافسة لقب أحزاب) بل يذهب البعض أبعد من ذلك فلا يشترط التعددية الحزبية (أي انه يمكن اعتبار الحزب الحاكم حزبا رغم كونه الحزب الوحيد) ولا يشترط آخرون حتى التنافس ضمن انتخابات (أي أن الاستيلاء على السلطة في الدولة قد يكون بالقوة).⁴ وقد جاءت بعض هذه التنويعات في التعريف لكي يكون بالإمكان شمل التجارب السياسية غير تلك في الدول الليبرالية الغربية. إذا مفهوم الحزب هو مفهوم سجالي مختلف عليه أو ما يسمى (essentially contested concepts) عند W. B. Gallie⁵.

رغم هذا الاختلاف والجدل يبدو أن وجود الدولة (أي المقابلة والتمايز بين المجتمع والدولة) هو عامل مركزي عند الكثيرين في تعريف ماهية أو وظيفة الأحزاب. والدولة الحديثة، بدورها، تفترض علاقة مباشرة مع المواطنين في رقعة جغرافية محددة حيث تمارس الحق الحصري باستعمال القوة. وعمليا تمارس الأحزاب نشاطها بناءً على اللوائح والقوانين التي تسنها الدولة لتمثيل قطاعات من المواطنين في مؤسسات الدولة. بعبارة أخرى، الأحزاب – في العادة – هي ظاهرة داخلية للدولة محكومة بحدود جغرافية وذات علاقة عضوية بمجموعة المواطنين المنظمين كجماعة سياسية في دولة.

إشكاليات مفهوم الحزب في الحالة الفلسطينية:

لذا، فإن البحث في مفهوم "الحزب" في السياق الفلسطيني بعد النكبة يثير، ضمن ما يثير، الإشكاليات المتداخلة التالية: إشكالية الحزب والدولة، إشكالية الحزب والمجتمع، إشكالية الحزب والتحرر الوطني، وإشكالية الحزب والديمقراطية.

4 Kenneth Janda, "Comparative Political Parties: Research and Theory," in Political Science: The State of the Discipline II (Ada W. Finifter, ed., Washington, D.C., 1993), pp. 163-191, at p. 166. See also:

Giovanni Sartori, Parties and Party Systems: a Framework for Analysis (2005).

5 W. B. Gallie, "Essentially Contested Concepts, PROCEEDINGS OF THE ARISTOTELIAN SOCIETY, vol. 56, p. 167 (1956).

أولاً، إشكالية الحزب والدولة: إذا كان "الحزب" يفترض الدولة هل يمكن الحديث عن الحزب في غياب الدولة؟ هل يمكن التعامل مع النظام السياسي الفلسطيني المتمثل في منظمة التحرير كبديل عن الدولة؟ لا شك أن منظمة التحرير قد مارست عبر تاريخها الكثير من الوظائف التي تتولاها الدولة الحديثة. وحاول المجلس الوطني الفلسطيني أن يكون برلماناً للفلسطينيين. لكن هذه الصلاحيات مورست غالباً خارج أرض الوطن وبدون وجود محدد لمجموعة مواطنين أو حدود. وكانت محكومة إلى حد بعيد بمتطلبات الثورة. أما اليوم فأن منظمة التحرير غير موجودة فعلياً والمجلس الوطني مهمل وحركتي حماس والجهاد الإسلامي غير ممثلتين في المنظمة. كما أن السلطة الفلسطينية الحالية تملك بعضاً من رمزية الدولة ولا تملك فعل السيادة. غياب الدولة العديد من الانعكاسات العملية. (١) تفتتت الفضاء القانوني تحت أوصلو ووجود ناخبي وناشطين وقياديين الحركات تحت أنظمة قانونية مختلفة مثل المناطق (أ) و(ب) و(ج) والقدس الشرقية. (٢) قضية تمويل الأحزاب وتمويل العمل السياسي. عادة الدولة هي مصدر رئيسي للتمويل الحزبي. في هذه الحالة فقد استوعبت فتح في السلطة والسلطة تمول من قبل عوامل خارجية لها شروط سياسية. في السابق كان التمويل للثورة درءاً لشرها عن الأنظمة العربية وشرعنه لهذه الأنظمة. أما اليوم فقد أصبح التمويل الخارجي (أو حجبها) أسراً للإرادة الوطنية. وعملياً تحول جزء رئيس من المشروع الثوري إلى طبقة كومبرادورية تشغل وظيفة الوسيط بين شعبها والاحتلال. في السابق ظهرت طبقة من المحترفين السياسيين في الحركات الفلسطينية تعتمد على التمويل الخارجي ثم من انعدام هذا التمويل في نهاية الثمانينيات وخلال التسعينيات انتقل الكثير من هؤلاء إلى العمل في الجمعيات الأهلية الممولة من صناديق خارجية ومنفصلة عن المجتمع ولا تشكل مجتمعا مدنياً. (٣) قضية الحصانة البرلمانية الممنوحة لممثلي الجمهور لتمكينهم من أداء واجبهم. مثل هذه الحصانة غير متوفرة تحت الاحتلال.

ثانياً، إشكالية الحزب والمجتمع: هل يمكن الحديث عن "الحزب" في غياب المجتمع؟ ما جدوى استعمال "الحزب" كتوصيف لنشاط سياسي ما في غياب الوحدة الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني إثر تباين الجغرافيا والحدود السياسية؟ لاحظ هنا أن حركتي فتح وحماس، وكذلك باقي التيارات الفلسطينية، ورغم وجود فروع ومؤيدين لها خارج المناطق المحتلة، إذ تخوض الانتخابات للسلطة الوطنية الفلسطينية في إطار أوصلو فإنها تنتخب من قبل فئة محددة وجزئية لا من قبل الفلسطينيين كافة. ينتج عن ذلك اختلاف بين مواقع ومكانة وقدرة تحرك ممثلي

٦-عزمي بشارة، "أي مجتمع مدني!!؟"، في زياد أبو عمرو، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين (مواطن، ١٩٩٥)، ص ١٣٣، في ص ١٥١-١٥٢.

الحركات. هل بالإمكان القول، إذا، إنهما حركات لها أحزاب؟ أن جدلية الداخل والخارج تعقد من إمكانية استعمال المصطلح "حزب". خاصة أن مركز الثقل في صنع القرار قد تراوح بين الداخل والخارج وأحيانا هناك توتر بينهما.^٧ فمثلا يلاحظ البعض "أن الحديث القديم حول مدى تمثيلية النظام في الخارج لأهل الداخل وحصتهم فيه، ومستوى مراعاة همومهم وقضاياهم المتباينة نسبيا في العملية السياسية، انقلب مؤخرا إلى حديث عن دور الخارج ومدى مشاركته وكيفية ضمانها ديمقراطيا."^٨ وقد اقترح بعض الباحثين إجراء انتخابات عامة لكافة أبناء الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده. ولكن مثل هذه الإمكانية تصطدم بواقع الاحتلال الذي يمنع مثلا سكان القدس من الانتخاب في انتخابات السلطة الوطنية. وكانت محاولات سابقة لأوسلو لإجراء انتخابات من هذا القبيل للمجلس الوطني الفلسطيني قد فشلت نظرا لمعارضة الدول العربية.^٩

ثالثا، إشكالية الحزب والتحرر الوطني: لا شك أن متطلبات التحرر الوطني والصراع مع الاستعمار تلقي بكاھلها على تشكيلة الحركات وأدائها وأهدافها ووسائلها ومقتضيات العمل. فتنافس الأحزاب في انتخابات تحت الاحتلال على سلطة منقوصة يثير المخاوف أن الولوج في صراعات حزبية قد يلهي الحركات عن مهمة التحرير الوطني. الإشكالية، إذا، هي أن ما يبدو طبيعيا للأحزاب في الدول المستقلة يبدو مناقضا لدورها التحرري. ومن ضمن ذلك قضية سرية العمل أو علانيته. فمن الواضح الحركات المستهدفة ليست لديها نفس المرونة ونفس الاتصال مع الجمهور. ولكن هذا العامل العيني قد تغير بعد أوسلو على الأقل بالنسبة لحركة فتح. لذلك، يطرح السؤال: هل هناك فرق جذري بين الدور الوظيفي للحركات الفلسطينية قبل وبعد أوسلو ١٩٩٣ وقيام السلطة الفلسطينية؟ هل كانت مجرد "حركات" وأصبحت "أحزابا"؟ لقد تأسست كل من حماس وفتح من أجل تحرير الفلسطينيين وحقهم في تقرير المصير. وسلكت كل منهما في مرحلة ما طريق الكفاح المسلح. لكن في الوضع الراهن، حيث لا وجود حقيقي لمعركة تحرير ولا وجود حقيقي لدولة، فهما ليستا بحركتي تحرير تماما ولا هما بحزبين تماما. ووجودهما في السلطة يبرز التناقض بين "الحزب" و"الحركة"، بين مهام السلطة ومهام التحرر الوطني. أن أحد المؤشرات على هذا التناقض هو عدم وجود اتفاق حول مشروع قانون لتسجيل

٧ الأزعر، مصدر سابق، ص ٢٨.

٨ الأزعر، نفس المصدر، ص ٣١.

٩ سالم، مصدر سابق، ص ٥٧، ٦٠-٦١.

الأحزاب السياسية حيث رأى البعض أن مثل هذا القانون سيخرج مهمة التحرر الوطني من المشروعية القانونية.^{١٠}

رابعاً، إشكالية الحزب والديمقراطية: هل بالإمكان الفصل بين الممارسات الحزبية الداخلية والبيئة السياسية العامة أو بين الحزب والإطار العام الذي يتواجد ويتحرك فيه؟ أن هذه المسألة ذات حدين: فمن ناحية قد يكون هناك تأثير من الخارج تجاه الداخل (تأثير البيئة العامة على التشكيل السياسي العام ومن ضمنه الحركات العينية) أو تأثير الداخل على الخارج (أي تأثير وجود أو انعدام الديمقراطية الداخلية على أداء الحركة وناشطها وتأثيرهم على البيئة المحيطة). من الناحية الأولى: هل هناك أحزاب ديمقراطية في غياب نظام ديمقراطي؟ عربياً، من الصعب الحديث عن "أحزاب" في ظل غياب آلية سلمية لتداول السلطة.^{١١} فلسطينياً، يصبح السؤال: هل يمكن الحديث عن أحزاب في واقع الاحتلال؟ لقد أثبت تدخل القوى الخارجية لإفشال خيار الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة في انتخابات ٢٥ يناير ٢٠٠٦ التي منحت حماس قيادة السلطة أن تداول السلطة هو خيار نظري وأن الديمقراطية الفلسطينية مشروطة سياسياً. كما أن طريقة الانتخابات نفسها يتم تطويعها لخدمة الأهداف المرجوة: فبعد أن كانت حسب نظام الأغلبية في الدوائر في الانتخابات الأولى عام ١٩٩٦ (قانون الانتخابات الفلسطيني رقم ١٣ للعام ١٩٩٥) وتحولت إلى نظام مختلط (دوائر ونسبي) عام ٢٠٠٦ (قانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الانتخابات) تحولت بعد الانتخابات مجدداً إلى النظام النسبي الكامل (قرار الرئيس محمود عباس بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٢ بإلغاء القانون رقم ٩).^{١٢} ويبدو جلياً أن الدافع الرئيس من خلف هذا التغيير حسابات حزبية ضيقة فمن منظور مؤيدي فتح لولا نظام الدوائر لما حازت حماس على الأغلبية الكبيرة التي حازت عليها ولتقلص الفارق كثيراً.

من الناحية الثانية، تقتقر التجربة الفلسطينية إلى الانتخابات الدورية والمنتظمة ليس على الصعيد العام فحسب بل على الصعيد الحزبي أيضاً. فمذ قيام السلطة جرت الانتخابات للمجلس التشريعي مرتين فقط: في ١٩٩٦ و ٢٠٠٦ (بعد ضغط خارجي). وينسحب الأمر على كبرى المنظمات وهي فتح: فمذ تأسيسها عام ١٩٥٧ وحتى اليوم (أي في غضون ما ينيف على الخمسين عاماً) عُقد المؤتمر العام، والذي كان من المفروض أن يعقد مرة كل ثلاثة أعوام

١٠ طالب عوض وسميح شبيب، الأحزاب السياسية الفلسطينية والديمقراطية الداخلية (مواطن، ٢٠٠٦)، ص ٢٧-٣٥ و ٧٤-٧٥. أيضاً: هلال، مصدر سابق، ص ٦٣.

١١ محمد السيد سعيد، "الأحزاب العربية وحقوق الإنسان"، حقوق الإنسان في الفكر العربي: دراسات في النصوص (تحرير: سلمى الخضراء الجبوسي، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ٩٥١-٩٨٣، في ص ٩٥٤.

١٢ لاحظوا هنا أن إلغاء القانون تم بقرار رئاسي لا من قبل المجلس التشريعي.

لانتخاب الهيئات، ست مرات فقط (الثاني في ١٩٦٨ والثالث في ١٩٧١ والرابع في ١٩٨٠ والخامس في ١٩٨٩ والسادس في ٢٠٠٩). زد على ذلك أن فتح، وكثير من التنظيمات الأخرى (خاصة اليسارية منها)، اتبعت داخليا نهج المركزية الديمقراطية أسوة بالنموذج اللينيني.^{١٣} وتأثيرات مثل هذه المعطيات تتعدد. فقد ذكر بعض الباحثين، على سبيل المثال، أن انعدام الديمقراطية الداخلية هو أحد المسببات للانقسامات والانشقاقات في صفوف الحركات الفلسطينية.^{١٤}

وإضافة إلى ما ذكر، وركزنا فيه على الصعيد الإجرائي، فلا شك أن الأحزاب أو الحركات الناشطة في المجتمع تتأثر من الثقافة السياسية السائدة فيه ومدى ديمقراطيتها، من ناحية، كما أنها تؤثر على هذه الثقافة وعلى بلورتها وصقلها وتطورها، من ناحية أخرى. فعلى سبيل المثال، من المعروف أن الحركات الفلسطينية قد نشطت في اتحادات الطلبة والعمال والنقابات المهنية وما إلى ذلك وتنازعت عليها وسيستها وأحيانا كثيرة جيرتها لمصالحها الحزبية الضيقة أو همشتها. وبالتالي يمكن القول أن هنالك علاقة جدلية بين الديمقراطية الداخلية وبين ديمقراطية الثقافة السياسية العامة.

الحالة الفلسطينية والتجربة العربية العامة:

لا نسوق هذه الإشكاليات لكي ندعي أن الحركات الفلسطينية لا يمكن أن تسمى مفهوما "أحزاب" فذلك قد يتعلق بمدى ضيق أو اتساع التعريف الذي يتبناه الباحث. لكنها تساق من باب استدعاء الحذر في التعامل مع الحركات الفلسطينية بدون الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الحالة الفلسطينية. ففي هذه الحالة يصبح المفهوم غير مجد تحليليا. فمن ناحية هناك قواسم ومميزات مشتركة بين تجربة الأحزاب في الدول العربية والحركات الفلسطينية. فمثلا يذكر محمد السيد سعيد السمات التالية لما يسميه "التكوين الحزبي العربي" ومنها: كون الأحزاب الحاكمة مجرد غطاء لشرعنة نظام الحكم، التعددية الحزبية المفرطة، الهبوط المطرد في قوة الأحزاب العلمانية المعارضة، عملية استقطاب ثنائي بين أحزاب حاكمة علمانية وأحزاب دينية إسلامية معارضة أو بالعكس، وظاهرة العزوف عن السياسة في المجتمع مما يزيد من هامشية

١٣ راجعوا مادة "حركة التحرير الوطني الفلسطيني" في الموسوعة الفلسطينية (رئيس تحرير: عبد الهادي هاشم، دار الاسوار، الطبعة الثانية، ١٩٨٦)، المجلد ٢، ص ٢٠٤-٢١٠، في ص ٢٠٦. وفقا لكتاب الموسوعة فقد بدأت حركة فتح بنظام لامركزي "مع انتقائية عالية حفاظا على السرية" في الفترة الأولى (١٩٥٨-١٩٦٨) ثم تحولت إلى المركزية الديمقراطية نظرا للتوسع في الصفوف وبدأ العمل العلني بعد معركة الكرامة، وقد أقرت الحركة ذلك رسميا في المؤتمر الثالث ومن ثم الرابع.

١٤ زياد أبو عمرو، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين (مواطن، ١٩٩٥)، ص ٤٨.

الأحزاب.^{١٥} ونظرة سريعة على التجربة الفلسطينية بعد أوصلو تظهر وجود بعض هذه السمات في التكوين السياسي الفلسطيني. فالتعددية كانت من السمات السياسة الفلسطينية (حتى قبل أوصلو) وأدت إلى الفصائلية والتناحر في بعض الأحيان.^{١٦} كما أن حركات اليسار الفلسطيني هي الأضعف منذ أوصلو. وبالتالي هناك قطبية ثنائية بين فتح العلمانية وحماس الإسلامية. كما أن أنماط التشكيلات الإيديولوجية-الحزبية التي يعدها سعيد (الأحزاب الإدارية التكنوقراطية، الأحزاب القومية، الأحزاب الإسلامية، الأحزاب الاشتراكية، والأحزاب الليبرالية) تجد لها ممثلين في الساحة الفلسطينية.

التحرر الوطني وواقع الأحزاب:

لكن، من ناحية أخرى، الإشكاليات الواردة أعلاه تستدعي وضع قضية التحرر الوطني في مركز النقاش حول الديمقراطية الداخلية وواقع التيارات السياسية في حالة فلسطين. وهذا يستوجب شرحا مقتضيا للسبب وراء مركزة قضية التحرر الوطني وأيضا للعلاقة بين التحرر الوطني وواقع الأحزاب.

فمن الواضح، بداية، أن نشوء كثير من الحركات الفلسطينية ومعركتها لتحرير الشعب الفلسطيني كانت في سياق النضال ضد الاستعمار الاستيطاني (settler colonialism). وكانت جزءا أساسيا من الحركة الثورية في العالم وبشكل خاص في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي. إذا، تشكل الحركات الفلسطينية التي نشطت في تلك الفترة جزءا لا يتجزأ من هذا التراث التاريخي ومن هذا النوع من النشاط السياسي والاحتجاجي. وبعكس كثير من حركات النضال ضد الاستعمار لم تحقق التيارات الفلسطينية هدفها هذا. ومع ذلك ما تزال الحركات الأساسية تحافظ على سمتين تميزانها عما نعده في غالبية الأحزاب بشكل عام وعن الأحزاب العربية بشكل خاص: أولا، وجود جناح سياسي وجناح عسكري للحركة؛ وثانيا، وجود تمثيل للحركة في داخل الوطن وخارجه (وهذا التمثيل لا يقتصر على وجود تنظيمات بل وجود قيادات وكوادر وكذلك جزء من الشعب نفسه في مخيمات اللجوء). بالإضافة إلى ذلك، يشير بعض الباحثين إلى أن الظروف الفلسطينية أفضت إلى أولوية متطلبات التحرر على السعي لتحقيق الأهداف الإيديولوجية العينية للحركات السياسية (يسارية كانت أم إسلامية)،^{١٧} وكذلك

١٥ سعيد، مصدر سابق.

١٦ الازعر، مصدر سابق، ص ١٩.

١٧ أبو عمرو، مصدر سابق، ص ٤٦.

إلى أولوية العامل "السياسي" على "المدني".^{١٨} كما اعتبرت الحركات الفلسطينية أن شرعيتها تتبع من العمل الثوري والأهداف التحررية والتضحية لا من الشرعية الديمقراطية والعلاقة مع الجمهور.^{١٩} وقد يكون ذلك مبررا ولكن الأمر انتهى (حاليا) بالحركات الفلسطينية بدون تحرر وبدون ديمقراطية.^{٢٠}

لذا من الواجب على الباحث عند محاولة معاينة الحالة الفلسطينية الراهنة وما آلت إليه أن تقارب بين الحالة الفلسطينية وحالات أخرى مشابهة في الصيرورة ومختلفة في النتيجة، مثل جنوب أفريقيا. إذ يبدو لنا أن هذه المقارنة مع حالة استعمار استيطاني أخرى أجدي من المقارنة مع حالات أحزاب عادية في دول ما بعد الاستعمار.

ومن الواضح أيضا أن الفصل بين قضيتي التحرر الوطني وواقع الأحزاب ينزع واقع الأحزاب من سياقه التاريخي والسياسي وبذلك يمنع من معاينتها الدقيقة والمحقة. لذلك تركز هذه الدراسة على العلاقة الجدلية بين القضيتين، ونحن نسميها علاقة جدلية لأننا نعتبر أن هناك علاقة تأثير متبادل دائمة بين طرفي المعادلة، وليست هذه علاقة من طرف واحد. ومن أجل فهم هذه العلاقة المتبادلة هناك حاجة لرصد التحليلات العينية لهذه العلاقة وكيفية فهم التيارات السياسية الناشئة لها.

معيقات الديمقراطية الداخلية:

ولكي نقوم بفهم هذه العلاقة نطرح السؤال العام الآتي: ما هي معيقات الديمقراطية في داخل الحركات السياسية الفلسطينية وبالأخص فتح وحماس؟ وقد وجدنا أن هناك سبعة عوامل تؤثر على واقع الحركات الفلسطينية. ومن نافلة القول أن هذه العوامل متداخلة ومرتبطة بعضها البعض وبالتالي التقسيم بينها هو فقط لأغراض تحليلية. كما أن القائمة ليست مغلقة والهدف ليس الحصر بل تحديد بعض العوامل المهمة واللافتة.

١٨ علي الجرباوي، "المجتمع المدني" في فلسطين: الحاجة لإعادة النظر في المفهوم والواقع"، في زياد أبو عمرو، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين (مواطن، ١٩٩٥)، ص ١١٧، في ص ١٢٨.

١٩ على سبيل المثال لا الحصر راجعوا تصريحات القيادي في حماس موسى أبو مرزوق: "شرعية المقاومة لا تأتي من كيفية المقاومة وإنما من وجود الاحتلال ومن حجم الظلم الواقع على شعبي. قد تغيب الأدوات كلها ولكن الشرعية تبقى موجودة". ماجد كيالي، "الأزمة السياسية الفلسطينية والتطورات الراهنة (حوار مع موسى أبو مرزوق)"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد ١٧، عدد ٦٧ (٢٠٠٦)، ص ١٨.

٢٠ الازعر، مصدر سابق، ص ٣٣-٣٤.

هذه العوامل هي:

أولاً، التدخل الخارجي: ويشمل ذلك الاعتقالات والاعتقالات لقيادات وكوادر الحركات من قبل إسرائيل أو سماحها أو منعها لعقد اجتماعات ومؤتمرات للحركات. فقد تهاون الإسرائيليون بعض الشيء مع حماس عند نشوئها لكي تنافس سلطة منظمة التحرير وفتح. ثم اعتقلوا وأبعدوا المئات من قادتها وناشطيها. ثم حاصر الإسرائيليون عرفات حتى مماته وفضلوا أبو مازن عليه. واعتقلوا من قيادات فتح، على سبيل المثال، مروان البرغوثي. كما اغتالوا من قيادات حماس احمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي وإسماعيل أبو شنب بالإضافة إلى القادة العسكريين مثل عماد عقل ويحيى عياش وصالح شحادة وغيرهم. ومن ثم ضغط الإسرائيليون والأمريكيون على قيادات فتح لرفض حكومة وحدة وطنية مع حماس بعد الانتخابات التي أطاحت بفتح من رئاسة الحكومة وشجعوا عناصر فتح في غزة على القيام بانقلاب ضد حماس.²¹

ثانياً، التبعية الوظيفية والارتباط المصلي (clienteles) – إلى أي مدى يتم توزيع المناصب أو سلبها لضمان التبعية السياسية. ومثال ذلك تعيينات المقربين والكوادر في مؤسسات السلطة بعد صعود حماس إلى الحكم. هنا يتم تقاسم الوظائف والمصالح المادية بين الموالين وبالتالي، ومثلما قال ماكس فيبر، يصبح الحزب هيئة لتوزيع الغنائم.²² كما أن التبعية الوظيفية قد تفضي إلى الإكراه السياسي عن طريق فرض الطاعة على الأفراد المتعلقين بالقيادات التي تستطيع قطع أرزاقهم إذا ما خالفوا نهجها.²³ وبذلك تؤدي إلى منع إمكانية ظهور معارضة داخلية للقيادات المتن فذة أن كان ذلك داخل الحزب أو على مستوى الحياة السياسية العامة. أن كون السلطة الفلسطينية أحد أكبر المشغلين في الضفة الغربية وغزة، أن لم تكن الأكبر، وعلى ضوء الأوضاع الاقتصادية العامة في هذه المناطق يجعل مثل هذا الخطر واقعا حقيقيا.

ثالثاً، عملية صناعة القرارات وتوزيع القوة (أو إساءة توزيعها) داخل الحركة وخاصة المناصب القيادية وصراع القوى بين القيادات. وتبرز ضمن هذا العامل أربعة أمور بالغة الأهمية: مدى هرمية عملية اتخاذ القرارات ومدى أهمية المؤسسات مقابل الزعماء ووزن الخارج مقابل الداخل ومدى دور العامل العسكري. سنتطرق إلى هذه العوامل فيما يلي بإيجاز:

21 David Rose, "The Gaza Bombshell," Vanity Fair, April 2008.

22 Max Weber, The Vocation Lectures: Science as a Vocation, Politics as a Vocation (2004).

23 "Palestinian Democracy," Economist, 12.8.2010.

(١) كما أسلفنا فإن العديد من الحركات الفلسطينية اتبعت المركزية الديمقراطية ومثل هذا النظام الداخلي يؤدي في الغالب إلى مركزة القرارات بما يقلل من مشاركة الكوادر في عملية صنع القرار وتعزيز دور فئة قليلة أو زعيم محدد في عملية حيازة المعلومات واتخاذ القرارات.^{٢٤} في حين اتخذت الحركات الدينية مثل حماس من مبدأ الشورى مبدأ تنظيمياً.

(٢) تبرز في التجربة الفلسطينية التاريخية في الكثير من الحركات ظاهرة استمرارية زعامات تاريخية على سدة الزعامة الحزبية لفترة طويلة من الزمن. وبطبيعة الحال لا تقتصر هذه الظاهرة على الحالة الفلسطينية بل هي معروفة عند العديد من حركات التحرر. وقد تؤدي تاريخية وخبرة الزعيم وتركيز الصلاحيات والتصرف بالموارد إلى دور أكبر للشخص على حساب الجهاز التنظيمي.

(٣) أن وجود قيادات في أماكن متعددة داخل وخارج المناطق الفلسطينية يؤثر على عملية ديمقراطية اتخاذ القرار وعلى التواصل بين القيادات والقاعدة ومدى مساهمة الكوادر في بلورة القرارات. فقبل أو سلو مثلاً تعاملت قيادة منظمة التحرير، على وجه العموم، مع قيادات الداخل في الضفة وغزة ببعض الريبة وكان شكل العلاقة أقرب إلى الاحتواء والتبعية والتنفيذ لأوامر الخارج في الداخل منها إلى الشراكة والتشاور.^{٢٥} وجزئياً، بالإمكان أن نعزو هذه الريبة إلى محاولة الاحتلال فرض قيادات بديلة لمنظمة التحرير وعدم الاعتراف بها ممثلاً للشعب الفلسطيني.

(٤) أحد أهم أمثلة توزيع القوة على الصعيد الوظيفي هو ذلك المتعلق بتجزئة الحركات الفلسطينية إلى جناح عسكري وجناح سياسي. مثل هذا التوزيع منطقي وله تبريراته العديدة واتبعت العديد من حركات التحرر مثل الكونغرس الأفريقي وجناحه العسكري الأم كي في جنوب أفريقيا والشين فين والجيش الجمهوري الإيرلندي في شمال أيرلندا. لكن يبدو للناظر في بعض الأحيان أن من غير الواضح من الذي يحدد أجندة الحركة إذ أن التطورات العسكرية الميدانية قد تسبق الهيئات السياسية وتفرض عليها الأمر الواقع.

رابعاً، وضع المؤسسات الفلسطينية الجامعة (أو بالأحرى انعدامها وحلها): هل هناك مؤسسات دولة (مثل البرلمان وجهاز المحاكم وحتى منظمة التحرير) قادرة على احتضان وحماية أو توجيه العمل السياسي والحزبي والتفاعل معه بشكل صحي؟ لقد أشار بعض الكتاب

٢٤ جميل هلال، التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية، مصدر سابق، ص ٣٢.

٢٥ باسم الزبيدي، الثقافة السياسية الفلسطينية (مواطن، ٢٠٠٣)، ص ٣٢-٣٣.

إلى ضعف "التقاليد المؤسسية" في تجربة منظمة التحرير حيث كانت المؤسسات شكلية وفارغة من محتوى حقيقي وفي المقابل تمت شخصنة الكثير من الأمور السياسية والتنظيمية. ثم انتقل هذا الضعف المؤسسي وأعيد إنتاجه في تجربة السلطة الفلسطينية.^{٢٦} أن ضعف المؤسسات يؤدي إلى أولوية الأشخاص وبالتالي تصبح الولاة للأشخاص لا للمؤسسات.^{٢٧} ومن الملاحظ أن الوضع الفلسطيني يتراوح بين وجود مشروع فلسطيني وطني وغياب المؤسسات وبين (كما هي الحالة اليوم) محاولة لبناء المؤسسات ولكن كبديل لمشروع سياسي وطني.

ومما لا شك فيه أن هناك ارتباط وثيق بين حالة المؤسسات الفلسطينية الجامعة ورؤية الحركة لنفسها كجزء من مشروع تحرر وطني أو مشروع بناء دولة ذات سيادة منقوصة. أن تهميش منظمة التحرير من قبل السلطة الفلسطينية، كما يقول عزمي بشارة، كان بمثابة تغييب "أي مرجعية فوق السلطة الفلسطينية في شؤون التفاوض والثوابت الوطنية الفلسطينية. هكذا ضعف تمثيل الشعب الفلسطيني في الشتات وضعفت عناصر التحرير وحق العودة في الأيديولوجية السياسية الفلسطينية."^{٢٨}

خامسا، مدى الالتزام بالأنظمة الداخلية للحركة: إذا كنا في العامل الثالث قد تطرقنا لماهية النظام الداخلي فاننا هنا نتحدث عن الجوانب الشكلية والإجرائية ومثال ذلك الالتزام بالمواعيد المقررة للانتخابات داخل الحركة. قد يكون عدم الالتزام نابعا من ظروف العمل التحرري ولكن مثل هذا الادعاء يكون مقنعا إذا كان التأخير لمدة زمنية قصيرة ولذلك فانه لا يفسر قلة المؤتمرات التي عقدتها فتح مثلا عبر سنوات نشاطها الطويلة. وقد يكون سبب بعض هذه التأجيلات والتأخيرات نابعا من الخلافات الداخلية داخل الحركات نفسها مما منع عقد المؤتمرات.^{٢٩}

سادسا، الفصل أو عدمه بين السلطة الفلسطينية ومؤسساتها وبين الحركة الحاكمة: أن التطابق شبه الكامل بين الحركة التي تعتلي مقاليد الحكم وبين جهاز الحكم لا يؤثر في نوعية السلطة وتعاملها مع الحركات الأخرى فحسب، بل يفرض طابع عمل آخر على الحركة الحاكمة نفسها إذ تصبح الحركة أقرب إلى الحزب الإداري التكنوقراطي منها إلى الحزب الإيديولوجي. كما أن مثل هذا التماهي قد يؤدي إلى تنازع بين هوية الحركة كحزب سلطوي وبين هويتها

٢٦ نفس المصدر، ص ٦٦-٦٨.

٢٧ الأزرع، مصدر سابق، ص ٧٤.

٢٨ عزمي بشارة، "حول فوز حماس وفعل التحدي"، موقع عرب ٤٨، ٢٠٠٦.١.٢٦.

٢٩ عوض وشبيب، مصدر سابق، ص ٦٩-٧٠.

كحركة تحرر وطني وبالتالي بين مصدري شرعية مختلفين: الأولى مستمدة من العملية الانتخابية والثانية من العمل التحرري والمقاوم للاحتلال. وأخيراً، فإن من شأن هذا التماهي أن ينشر مزيداً من ظاهرة الفساد في النظام الحزبي والسلطوي على حد سواء.

سابعاً، الشقاق الفلسطيني بين حماس وفتح: رُغم أن هذا العامل يمكن أن يعتبر عاملاً خارجياً محضاً وبالتالي ربما كان من غير المفهوم ضمناً أنه يؤثر على الوضع الداخلي للحركات إلا أن الأمثلة على مثل هذا التأثير متوافرة. ومثال ذلك اعتقال فتح لقيادات وكوادر حماس وإغلاق مؤسساتها في الضفة الغربية. ومن ناحية أخرى اعتقال حماس لقيادات وكوادر فتح في غزة وكذلك منع ممثلي فتح في غزة من الخروج من غزة للمشاركة في مؤتمر فتح العام الذي عُقد في بيت لحم.

الجزء الثاني: حماس

نشأة حماس وتطورها:

تأسست حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في ديسمبر العام ١٩٨٧ مع اندلاع الانتفاضة الأولى. وقد انبثقت الحركة من صفوف حركة الإخوان المسلمين في فلسطين التي عملت حين ذاك في مجال الدعوة والقضايا الاجتماعية. وقد أطرت هذه النشاطات ضمن جمعية المجمع الإسلامي في غزة التي باشرت فعاليتها عام ١٩٧٣ برئاسة الشيخ أحمد ياسين. وقد شملت نشاطات الإخوان جوانب ومؤسسات تثقيفية واجتماعية ورياضية ونسائية وعلى رأسها الجامعة الإسلامية. ومن ثم قرر قادة المجمع خوض غمار المقاومة والعمل العسكري تحت اسم حماس. حيث شملت هذه النشاطات تنظيم المظاهرات وعمليات خطف جنود. وتطور البناء التنظيمي لحركة حماس تطوراً لافتاً بعد حملة الاعتقالات التي طالت قادتها عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ حيث تم تأسيس المكتب السياسي. كما تم تطوير الجناح العسكري ليحمل اسم "كتائب عز الدين القسام" في عام ١٩٩١^{٣٠}. وتطورت عمليات الكتائب من مواجهة العملاء إلى عمليات عسكرية ضد المستوطنين والجنود ومن ثم عمليات تفجيرية انتحارية.

عبّرت هذه العمليات عن رفض الحركة لعملية أوسلو. وردّت حكومة إسحاق رابين على هذه العمليات عام ١٩٩٢ بعملية إبعاد جماعية لـ ٤١٥ قيادياً وناشطاً في حماس والجهاد الإسلامي إلى مرج الزهور في جنوب لبنان. ورغم مثل هذه الإجراءات استطاعت حماس المحافظة على

٣٠ مهيب سلمان أحمد النواتي، حماس من الداخل (الشروق، ٢٠٠٢).

قدرتها التنظيمية والعسكرية وتأثيرها السياسي. وفعلا قامت حماس بعمليات مشابهة في الانتفاضة الثانية. ثم غيرت الحركة موقفها من قضية المشاركة في الانتخابات وخاضت الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦ لتحقق فوزا مفاجئا حتى للحركة نفسها. حيث حازت على ٧٤ مقعدا من أصل ١٣٢ في المجلس التشريعي. على إثر هذه الانتخابات حوصرت حماس إسرائيليا ودوليا وحصلت مناقشات مسلحة بين حماس وفتح انتهت بطرد حماس لعناصر من فتح حاولوا الانقلاب عليها وإقالة الرئيس أبو مازن لحكومة إسماعيل هنية المنتخبة. ثم شنت إسرائيل العدوان على غزة في شتاء ٢٠٠٨-٢٠٠٩ محاولة تقويض حكم حماس. ولكن مرة أخرى نجحت حماس بالمحافظة على موقعها.

صناعة القرار:

نظرا لطابع الحركة العسكري هناك شح في المعلومات حول عملية صنع القرار داخل الحركة وعملية انتخاب مؤسساتها. ولكن مما نشر يبدو أن الخطوط التنظيمية العريضة للحركة هي كما يلي: تنقسم الهيئات في حركة حماس إلى أربع مناطق جغرافية هي: قطاع غزة، والضفة الغربية، والسجون، والخارج.^{٣١} وقسمت هذه المناطق بدورها إلى عدة مناطق فرعية (مثلا: غزة إلى خمس والضفة إلى سبع مناطق فرعية).^{٣٢} يقوم أعضاء الحركة في كل منطقة بانتخاب قيادة المنطقة. وهناك مجلس شورى ومكتب سياسي خاص بكل منطقة، وفوق هذه الهيئات هرميا هناك مجلس شورى عام لجميع المناطق وهو أعلى هيئة في الحركة (ويقدر عدد أعضائه ما بين ٥٠-٧٠ عضوا).^{٣٣} ومن صفوفه يتم انتخاب مكتب سياسي عام للحركة (عدد أعضائه حسب أحد المصادر هو ١٥ عضوا).^{٣٤} ثم يتم تشكيل المكتب التنفيذي للحركة وعدد أعضائه ٢٥ عضوا. وهو "يتكون من أعضاء المكتب السياسي الـ١٥ وهيئة مكتب الشورى العام للحركة (الرئيس ونائب الرئيس وأمين السر)، وفيما يتم انتخاب السبعة المتبقين من بين أعضاء مجلس الشورى العام. ويعد المكتب التنفيذي بمثابة مجلس الشورى المصغر الذي يناط به اتخاذ القرارات الطارئة، والتي تحتاج إلى سرعة في اتخاذ القرار، ولا يسمح الوقت بعقد اجتماع لمجلس الشورى العام".^{٣٥}

٣١ صالح النعامي، "صناعة القرار في حماس"، ٥.٣.٢٠٠٧ في <http://www.naamy.net/view.php?id=463>

٣٢ النواتي، مصدر سابق، ص ٤٤.

٣٣ النواتي، مصدر سابق، ص ٤١. وأيضا: عوض وشبيب، مصدر سابق، ص ٥٢.

٣٤ محمد الصواف، "إعادة انتخاب مشعل رئيسا للمكتب السياسي لحماس"، اسلام أون لاين، ٢٦.٤.٢٠٠٩.

٣٥ نفس المصدر.

ويتم اتخاذ القرارات في مجالس الشورى بالمشاورة والتوافق. تتم استشارة الكوادر في الأمور المتعلقة بكل منطقة ولكن رأي الكوادر غير ملزم لقيادة المنطقة، كما تقوم قيادات الحركة باستشارة باحثين ومعاهد بحثية.^{٣٦}

بين الداخل والخارج:

كما ذكرنا في الجزء النظري فإن من الأسئلة المثيرة حول عملية اتخاذ القرار وعملية التشاور بين القيادات ومدى التواصل بين القيادات والكوادر هي قضية وجود قيادات في الداخل والخارج وبالتالي تأثير ذلك على آلية اتخاذ القرار. أن اختلاف مكان التواجد الجغرافي وساحة العمل والقيود التي تفرضها كل ساحة وعدم التواصل المباشر والمستمر واختلاف المعلومات المتاحة قد يؤدي إلى تباين بين القيادات. ويذكر أحد المصادر أن قيادة حماس في الخارج بدأت تأخذ دورا كبيرا مع حملة الاعتقالات والابعادات التي شنتها إسرائيل على حماس في نهاية الثمانينيات والتسعينيات. ثم أصبحت هذه القيادات أكبر وزنا من قيادات الداخل وظهرت خلافات خاصة بما يتعلق بالتعامل مع السلطة الفلسطينية تحت قيادة عرفات. ٣٧ ولكن يبدو أن وزن قيادات حماس في الداخل قد زاد في السنوات الأخيرة وخاصة مع الفوز بالانتخابات التشريعية في ٢٠٠٦ وتشكيل الحكومة.

عملية الانتخاب الداخلية:

ذكر أحد المصادر أن "مجلس الشورى العام بالخارج بموافقة مجلسي الشورى في غزة والضفة اتخذ قرارا بتوحيد الانتخابات في كل مناطق تواجد الحركة بحيث تجري كل ٤ سنوات، في فترة زمنية متقاربة، وكانت تجري الانتخابات كل ٣ سنوات في قطاع غزة والضفة الغربية، وكل ٥ سنوات في الخارج."^{٣٨}

لكن، بطبيعة الحال، عملية الانتخابات تتم في السرّ لا في العلن وعادة لا يعلن عن أسماء أعضاء الهيئات العليا والقيادات (ما عدا هوية رئيس المكتب السياسي). وكذلك لا تكون هناك حملات انتخابية علنية بين المتنافسين. وكل ذلك يجعل من الصعب على الباحث أن يقيم مدى نزاهة هذه الانتخابات.

^{٣٦} النعامي، مصدر سابق. وأيضا:

Khaled Hroub, Hamas: Political Thought and Practice (Institute for Palestine Studies, 2000), p. 58.

^{٣٧} النواتي، مصدر سابق، ص ١٥٣-١٦٥.

^{٣٨} الصواف، مصدر سابق.

دور المؤسسات:

يرى بعض الباحثين أن دور المؤسسات في حماس أكبر منه في فتح. حيث لا توجد سيطرة أو هيمنة أو ديمومة لزعيم واحد. طبعا لسياسة الاحتلال وخاصة الاغتيالات دور في ذلك. ولكن المؤسسات الحمساوية أكثر فاعلية وتأثيرا من دور المؤسسات الفتاوية. وينسب خالد الحروب الفضل في ذلك للمؤسس الشيخ احمد ياسين الذي كان يصر على الطابع الجماعي لآلية اتخاذ القرارات وعلى وجوب التشاور قبل اتخاذ القرارات وعلى منع احتكار عملية صنع القرار في يد شخص أو حتى مجموعة أشخاص.^{٣٩}

بين العسكر والسياسيين:

رغم أن الفرضية هي أن العسكر بشكل عام منفصلون عن الجناح السياسي إلا انه يبدو أن هناك تمثيل لأعضاء من الجناح العسكري (كتائب عز الدين القسام) في المكتب السياسي للحركة.^{٤٠} وبالتالي فإن ممثلي الجناح العسكري هم جزء من عملية صنع القرار والمشاورة العامة في الحركة. لكنهم من ناحية أخرى يحظون ببعض الاستقلالية في جانب من عملية صناعة القرار. فأحيانا يفرّق قادة حماس، في تحديدهم للتقاسم الوظيفي بين الجناحين، بين القضايا "الإستراتيجية" وقضايا "إدارة الصراع". تُتخذ القضايا الإستراتيجية بعد المداولات في مؤسسات الحركة. ولكن بما يتعلق بقضايا إدارة الصراع هناك حرية عمل أكبر للجناح العسكري.^{٤١} مثلا: عملية خطف الجندي الإسرائيلي هي قرار عسكري وكذلك عملية التفاوض حوله هي بيد العسكر. هذا ما يقوله قادة حماس السياسيين وربما كانوا يقولون ذلك لحماية انفسهم. ولكن على أية حال فإن لعمليات عسكرية من هذا النوع تبعات سياسية تتحملها الحركة ككل.

بين الإيديولوجية والبرجماتية:

تعتبر حماس أكثر وضوحا ووحدة من الناحية الإيديولوجية من حركة فتح. ولكن هذا لا يعني عدم وجود اجتهادات مختلفة داخل الحركة في العديد من الأمور. ومن الواضح في هذا الخصوص أن قرار حماس خوض الانتخابات للسلطة الفلسطينية في إطار أوصلو بعد سنوات طويلة من مقاطعتها هو أحد التغييرات المركزية الظاهرة للعيان. حيث رفعت الحركة شعار

39 Hroub, Hamas, p. 58.

٤٠ عوض وشبيب، مصدر سابق، ص ٥٢. النواتي، مصدر سابق، ص ٤٢

٤١ كيالي، مقابلة مع أبو مرزوق، مصدر سابق، ص ٢٢.

"شركاء في الدم، شركاء في القرار".^{٤٢} ومعاينة برنامج الحركة الانتخابي ووثائق أخرى صدرت عنها في السنوات الأخيرة تبرز جوانب براغماتية في نهج الحركة التي خففت بعض الأمر من خطابها الديني-الطائفي (خاصة بالمقارنة بميثاق الحركة التأسيسي ي).^{٤٣} وإذا كانت الحركة في بادئ الأمر قد رأت في نفسها وخطها الإسلامي بديلا لعلمانية منظمة التحرير فإنها قد خاضت فيما بعد مفاوضات مع حركة فتح للدخول ضمن إطار المنظمة. كما أن تجربة حماس في السنوات الأخيرة في الحكم في غزة والضغوطات الخارجية أدت إلى صدور العديد من المواقف والتصريحات المتباينة أو غير الواضحة من قبل قياديي حماس فيما يتعلق بحل الدولتين وحدود ١٩٦٧.

بين المعارضة والحكم:

تبرز هذه التغييرات تأثير مواجهة أعباء الحكم على سياسات وتوجهات حركات إيديولوجية معارضة التي تقود قطاعات متباينة من المواطنين وعليها التعامل مع حركات منافسة لها في الحكم. لكنها تبرز أيضا، وهذا ما يهمننا بشكل خاص في هذا السياق، التوتر بين حركة تحرر وطني وبين حزب سلطوي يحاول بسط سلطة سيادية وفرض النظام وبناء المؤسسات. ففي برنامجها الانتخابي نجد أن حماس قد شددت على أمور من قبيل محاربة الفساد، وفصل السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، وطالبت بالإصلاح الإداري في مؤسسات السلطة.^{٤٤}

وعمليا، أدى وجود حماس في الحكم في غزة إلى محاولتها فرض نظامها الأمني على أماكن سيطرتها لكونها تتحمل مسؤولية ما يصدر عن هذه المناطق من أفعال. لذا نجد أن حماس لم تخفض عملياتها العسكرية فحسب في السنتين السابقتين للانتخابات و ثم بعد فوزها. بل حاولت أيضا وبجاح كبير منع حركات مثل الجهاد الإسلامي من القيام بعمليات عسكرية من غزة ضد

٤٢ من التبريرات التي ساققتها حماس للمشاركة الانتخابية ان مرجعية الانتخابات تنبع من "حوار القاهرة" بين حماس وفتح وان هناك فرق بين المشاركة في السلطة التنفيذية وبين السلطة التشريعية وان فساد السلطة يوجب التدخل. علي الجرباوي، "فلسطين والمرحلة الجديدة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد ٦٦ (ربيع ٢٠٠٦)، ص ٧، في ص ١١-١٢. ولكن يرى بعض المحللين ان الأسباب الحقيقية لتغيير الموقف تنبع من عوامل متعددة مثل: استهداف الحركة عربيا وعالميا ووصمها بالارهاب بعد أيلول ٢٠٠١ والتضييق على مواردها المالية، تغييرات في القيادات الحماوية بسبب اغتيال قياديين معارضين للانتخابات، وغياب عرفات عن الساحة السياسية بدوره المهيم، والانسحاب الاسرائيلي الاحادي الجانب من غزة، وتغيير عام في المنطقة العربية في موقف الأخوان المسلمين من العمليات السياسية في العراق وغيرها. الجرباوي، نفس المصدر، ص ١٢-١٣. وابراهيم علوش، "حماس والانتخابات.. نظرة سريعة على حسابات الربح والخسارة"، موقع الجزيرة، ٢٠٠٦.١.٢٠.

43 Khaled Hroub, A "New Hamas" through Its New Documents," Journal of Palestine Studies, Vol 35, no. 4 (Summer 2006), p. 6.

44 Hroub (2006).

إسرائيل. أي أن حماس تصرفت وفقا لمنطق الدولة التي تحتكر استعمال العنف. ففي هذا السياق أغارت حماس على مكاتب حركة الجهاد واعتقلت وحققت مع كوادرها.^{٤٥}

وربما كان من المفارقات أن هذا التوجه لدى حماس في الحكم شبيه بالتوجه لدى فتح تحت قيادة عرفات والذي كانت ضحيته في حينه حماس نفسها بسبب معارضتها لأوسلو وقيامها بعمليات استشهادية في منتصف التسعينيات. فقد قامت السلطة في حينه باعتقالات ومواجهات مع حماس على هذه الخلفية. وتقوم السلطة تحت قيادة أبو مازن في السنوات الأخيرة باعتقالات وتقييد ضد حماس في مناطق سيطرتها في الضفة الغربية.

بين الحكم والتحرير:

وبطبيعة الحال فإن مثل هذه التطورات تبرز معضلة حركات مثل حماس بين كونها حاكمة وتحاول تسيير أعمال المواطنين اليومية وتتعرض لضغوطات خارجية وداخلية لإفشالها، وبين كونها تحاول الحفاظ على طابعها كحركة تحرر وسياستها المناهضة للاحتلال. ومثل هذه التناقضات تنبع من إطار أوسلو نفسه وبذلك يمكن القول أن نفس المعضلة واجهت منظمة التحرير منذ ١٩٩٣ مع الفرق أن فتح قبلت اتفاقيات أوسلو. بل يمكن القول أن مثل هذه الحالة واجهت منظمة التحرير في سنوات تواجدها في الأردن ولبنان حيث كانت لديها مسؤولية واسعة عن ظروف المخيمات الفلسطينية وتسيير أمورها. ولكن في الفترة الثورية كانت المهمة الثورية تعتبر هي المهمة المركزية وتم تسخير الأمور الأخرى لهذه المهمة. أما تحت إطار أوسلو فقد أخذ الأمر منحى التناقض بين الوظيفتين على ضوء وجود توجيهين متنافرين: توجه التسوية الذي يرى في المقاومة العنيفة، وخاصة المسلحة، عائقا أمام تحقيق مشروع الدولة لا مكملا له. وتوجه المقاومة الذي يرى في مشروع بناء "الدولة" تحت أوسلو عائقا أمام مشروع التحرير لا سبيلا مؤديا إليه. وبين هذين التوجيهين يمكن القول أن حماس رفضت مشروع التسوية بمثابة ولكن صعودها إلى الحكم اضطرها إلى التخفيف من الجهر بمشروع المقاومة وتنفيذه. كما جعلها تقف في مواجهة الفصائل الفلسطينية التي تختلف معها على تفاصيل مشروع المقاومة (متى وكيف) رغم رفضها لمشروع التسوية.

٤٥- انظروا مثلا: "حركة الجهاد الإسلامي" تفتح النار على حركة "حماس" وانقطاع الاتصالات بين المسؤولين على المستوى السياسي، القدس، ٢٦.٨.٢٠١٠ (<http://www.alquds.com/node/283815>). وأيضا، "الجهاد الإسلامي" تقول ان "حماس" تمنعها من إطلاق الصواريخ"، القدس، ١٠.١٠.٢٠٠٩ (<http://www.alquds.com/node/202215>).

بالمجمل، يمكن القول أن حماس قد غلّبت في نهاية الأمر الجانب المقاوم على الجانب الحاكم نظرا لرفضها الانصياع للشروط والامتلاءات الخارجية التي كانت ستجرها إلى مربع التخلي التام عن مشروع المقاومة. وقد دفعت حماس ثمنا غاليا على هذا الموقف فحوصرت حصارا شاملا لمدة طويلة ثم شنت ضدها حرب تدمير هائلة.

التماهي بين الحركة والسلطة:

لقد أدى النزاع بين حماس وفتح إلى نتيجتين مهمتين على صعيد مقاليد الحكم والإدارة من ناحية والأمن من ناحية أخرى. فمن ناحية فرضت حكومة سلام فياض على ٧٠,٠٠٠ موظفا من موظفي السلطة عدم القيام بوظائفهم تحت حكومة حماس تحت تهديد قطع الرواتب.^{٤٦} وبالتالي اضطرت حماس (وسنحت لها الفرصة) إلى استبدال موظفي فتح (بمن فيهم القضاة) بموظفين موالين لحماس. من ناحية أخرى، فإن الصراع بين حماس والأجهزة الأمنية للسلطة وطرده الأخيرة من غزة قد أتاح استبدالها بالجهاز الأمني والعسكري من حماس. وكانت نتيجة هذين التطورين حصول تطابق شبه كامل بين الحكومة والإدارة البيروقراطية والأمن في غزة.

٤٦ Yezid Sayigh, "Hamis Rule in Gaza: Three Years On," Middle East Brief, no. 41, March 2010, p. 2.

المناقشات:

رئيس الجلسة: جورج القصيفي

١ - خليل العناني

- هناك خطورة في الحديث عن أحزاب تحت الاحتلال، لأن ذلك يعطي شرعية للاحتلال وليس للأحزاب، كما انه يحدث خلل في فهم حقيقة الوضع هل نحن أمام حركة تحرير أم حزب سياسي؟
 - من المفارقات أن قيام الحركات والأحزاب قبل قيام النظام الفلسطيني ذاته، نتيجة عملية أوصلو ١٩٩٣، كما أن النظام السياسي الفلسطيني مشوه، وبالتالي كل ما ينتج عنه من عملية سياسية مشوه. وبالتالي نحن نتحدث عن حالة خاصة جداً يصعب وضعها نظرياً ضمن الحالة الحزبية العربية.
 - هناك تساؤل مشروع حول مصدر الشرعية لدى الحركات الفلسطينية، هل هو الشارع أم مقاومة الاحتلال؟ لأنه ذلك له انعكاسات علي دور القواعد الحزبية أو الحركية في الحالة الفلسطينية، وعملية صنع القرار الداخلي.
- هذا بالنسبة لحماس وبالنسبة لمسألة التمثيل في حركة فتح:

- إذا كانت حالة فتح التمثيلية هي المرحلة الأسمى، فماذا نسمي المرحلة الراهنة وأين مصدر الشرعية؟ العلاقة بين فتح وغيرها من القوى السياسية الفلسطينية علاقة شائكة وغائمة.
- المقارنة بين جنوب أفريقيا والحالة الفلسطينية ظالمة للحالة الفلسطينية لأننا نتحدث عن احتلال وليس مجرد انقسام عرقي أو نوعي أو أثني كما هي الحالة في جنوب إفريقيا. كما لا توجد ما يعرف بالقيادة التجميعية في الحالة الفلسطينية، كما كان الحال مع نيلسون مانديلا في جنوب إفريقيا.

٢ - عبد الفتاح ماضي

الأحزاب بنت بيئتها، وفي الحالة الفلسطينية يجب التركيز على الهدف من الحزب وليس بنيته والهدف هنا اعتقد انه التحرر الوطني بكافة الوسائل سواء كانت السلمية أو العنيفة أو الإعلامية، وبالتالي يجب التركيز في الحالة الفلسطينية على وظيفة الحزب أكثر من أي شيء آخر

٣- احمد صابر

هناك شبه اتفاق أن المناخ السائد في الدولة هو الذي يحدد اتجاه الحزب وشكله، وانه لا يمكن أن تخرج أحزاب ديمقراطية من عباءة دولة ديكتاتورية، شبه الاتفاق الآخر هو على أن كل منظومة حزبية في دولة لها شكل مختلف وفق ظروفها ونشأتها وبالتالي لا يمكن التعميم أو وضع معايير واحدة على الأحزاب جميعها، وهنا أسأل هل يجوز أن يتحول الحزب إلى حركة ثورية في بلد مثل مصر مثلاً؟، وهل يجوز في فلسطين أن يتحول الحزب إلى حركة تحرر أم أن هذا يفقده شرعيته، وأنا اعتبر انه في ظل هذه الإشكاليات التي تمر بها الأحزاب أن على تلك الأحزاب أن تتحول لحركات ثورية في مصر وإلى حركات تحرير في فلسطين، لاني في فلسطين مثلاً لا أريد حزبا يحكم بل حركة تحرر على غرار حزب التحرير الجزائري

النقطة الأخرى تحدث المحاضران عن حركتي فتح وحماس فقط، فأين بقية الحركات والأحزاب الفلسطينية؟ هل تم اختزالها جميعا في فتح وحماس

٤ - خديجة صفوت

لدي سؤال مختصر: ما هو حقيقة أن الرئيس الفلسطيني الراحل ابو عمار كان ضالعا في تصفية بعض القيادات الفلسطينية؟

٥- عبد النبي العكري

١- ما هي حقيقة مقولة أبو عمار حول خصوصية الديمقراطية الفلسطينية وسط غابة البنادق؟

٢- ما هو سبب استمرار ذات القيادات الفلسطينية التي لا تتغير إلا بالاستشهاد أو الموت؟ وما هي رمزية الآباء؟ واستمرار ذات التنظيمات والقيادات رغم فقدانها مشروعية النضال من اجل التحرر وتحولها إلى التعاون مع الاحتلال.

٣- لماذا تهيمش وغياب المرأة والشباب من قيادات المنظمات الفلسطينية؟

٦- جمعة القماطي

نقطتان سريعتان

ما ينطبق على الأحزاب العادية لا ينطبق على حركات التحرر على أساس انه في كثير من الأحيان قادة حركات التحرر يدعون أنهم يخوضون معركة وجود وبالتالي يرفعون شعار لا صوت يعلو فوق صوت المعركة وبالتالي نؤجل الحديث عن المأسسة والممارسة الديمقراطية إلى ما بعد النصر.

سؤالي هو عن النموذج أو الزعيم الكاريزمي الأوحد في حركة فتح والذي تمثل في ياسر عرفات، هل تعتقدون أن هذا الزعيم الأوحد أصبح ظاهره عربية، بحيث أن معظم الأحزاب العربية أصبحت تختزل في شكل قائد يلتف الناس حوله على حساب المؤسسة والديمقراطية والقرار الجماعي، وهذا وجدناه في العديد من الأحزاب المصرية والسودانية؟

نقطة أخيرة، كانت هناك تجربة فلسطينية جيدة لم تتحدثون عنها وهي منظمة التحرير الفلسطينية في عهدها الذهبي قبل أن تعصف بها اتفاقيات أوسلو، فقد كانت بها ممارسة ديمقراطية جيدة وكانت تصلح لأن تصبح نموذجاً يقتدي للأحزاب العربية رغم أنها كانت أوسع من حزب

٧- مجدوب عبد المؤمن

لدى ٣ أسئلة سريعة

١- العلاقة الموجودة بين النظام السياسي الفلسطيني وحركات التحرر الفلسطينية، كيف ترون هذه العلاقة؟

٢- هل يمكن لحركات التحرر هذه أن تتحول لأحزاب سياسية؟

٣- ما مدى شرعية حركات التحرر الفلسطينية خارج السياق الفلسطيني؟

٨- علي فخرو

أريد أن اطرح سؤال على المتحدثين:

انتم أعطيتونا صورة عن حركة فتح أنها وصلت لمرحلة الموت بمعنى أن السلطة الفلسطينية لديها كل الأوراق في حين أن حركة فتح لا تفعل أي شيء وليس لديها أي وجود في الواقع، وتم إعطاؤنا صورة عن حركة حماس أنها ما تزال في طور التكون ولم تنتهي إلى شيء ثابت ونهائي

وهنا أريد أن اعرف أين يقف الشعب الفلسطيني من هذا الوضع المفجع: حركة تحرر وطني تاريخية تصل لمرحلة الموت، وحركة أخرى تحاول أن تحل محلها ولكنها لا تستطيع، وبالتالي في اعتقادكم أين يقف الشعب الفلسطيني من هذه القضية، وهل يتنبأ أحدهم أنه في المستقبل القريب يمكن أن تكتسح أحد الحركتين الموقف الفلسطيني وتحتوى الشعب الفلسطيني والشعور التحرري بداخله، أم أننا أمام موقف مفجع في المستقبل القريب؟

٩ - راشد الغنوشي

الحديث عن تعددية سياسية في ظل الاحتلال أمر يحتاج إلى مصداقية، التجربة المستقاة من حركات التحرر لا تشهد بايجابية لهذه التعددية، التعددية في حركات الجهاد في أفغانستان أدت إلى كوارث وعودة الاحتلال. بينما تشهد تجارب التحرير في الجزائر والمغرب وتونس وفيتنام، عن الضرورة الإستراتيجية لوحدة حركات التحرر في شكل جبهات وما إليها.

أن التعددية حتى في ظل الاستبداد أمر ضعيف المصداقية، وفي ظل الاحتلال من باب اولي، وحقيقة الواقع الفلسطيني تشهد على أن فتح كانت تقود حركة التحرر، فلما اهتزت الراية في يدها وركنت إلى التمركز حول فكرة الدولة بديلا عن فكرة التحرير وأخذت تساوّم على الهدف في ظل موازين قوة مختلفة لصالح العدو بدل الصمود حول الهدف حتى تتغير موازين القوى، وتدخل المال العربي لإفساد القيادات الفلسطينية وتورط عرفات- رحمه الله- في الانسياق وراء الخطط الدولية والإقليمية ووقع أوصلو اتفاق الهزيمة والتنازل عن التحرير طمعا في دولة لا أسس لها موضوعية. شهد العالم انتحار منظمة التحرير بزعامة فتح واخذ شعب فلسطين والرأي العام باتجاه حماس التي حملت الراية، راية التحرير. بما يجعل الحديث الجاد لا عن تعدد حركات التحرير الفلسطيني اليوم وإنما عن حركة واحدة هي حماس وحلفاءها. وليس غير الوضع الدولي بأمواله وضغوطه حتى ألا يزال يمسك بفتح وهو وضع لا يستمر مع صعود التيار الإسلامي في المنطقة والعالم وحماس جزء منه وتفاقم أزمات النظام الدولي والإقليمي والصهيوني.

١٠ - نديم شحادة

سؤالي هو: كيف ترون العلاقة بين تمثيل السلطة وتمثيل منظمة التحرير، فالسلطة الفلسطينية فيها انتخابات أما منظمة التحرير فلا يوجد فيها انتخابات، والفرق بينهم هو تمثيل الشتات الفلسطيني؟

السؤال الثاني: كيف تجد العمليات التمثيلية والديمقراطية بالشتات على المستوى المحلي في المخيمات وبالمنظمات، هناك حديث عن تنظيم جديد للجآن شعبية وإيجاد صلة مع منظمة التحرير والسلطة؟

١١ - علي ربيعة

من الملاحظ أن هناك حلقة مفقودة في اجتماعنا هذا العام وهي غياب الحديث عن دور الغرب وتأثيره على تأخير العملية الديمقراطية لدينا، فالغرب كما نعلم ليس من مصلحته أبدا إيجاد ديمقراطية حقيقية لأنها تتعارض ومصالح المؤسسات الصناعية الرأسمالية في الغرب، في واحد من تقارير "الشئون الخارجية" التي تم نشرها قبل تسع سنوات تقريبا قيل فيها ما يلي وبالحرف الواحد: "نحن لا نريد نشر ديمقراطية وستمن ستر في الشرق الأوسط، نحن لا نريد تداول السلطة وإنما نريد فقط الحكم الصالح الذي يتمثل في حكم القانون ووجود قضاء مستقل"، هذه هي باختصار الديمقراطية التي يريدها الغرب فما الجدوى إذا من إنشاء أحزاب ديمقراطية؟

الشرط الثاني من المداخلة يتعلق بالموضوع الذي أثاره الدكتور علي الكواري والمتعلق بإيجاد الأحزاب الديمقراطية المبنية على المبادئ والمفاهيم الديمقراطية. في اعتقادي أن هذه المفاهيم والقيم الحزبية تصلح للأنظمة الديمقراطية في الغرب حيث التداول السلمي للسلطة، أما في الوضع السياسي في الوطن العربي فإنه لا ضرورة لوجود مثل هذا الحزب الديمقراطي الذي ينشده الدكتور الكواري لأنه لا يوجد أي مجال لأن يلعب هذا الحزب دور التغيير والإصلاح من داخل هذه الأنظمة السياسية التي تحتكر مجمل العملية السياسية. أن هذه الأحزاب الديمقراطية لا تصلح في وضعنا العربي الحالي لأننا لا زلنا نعيش صراعا سياسيا مريرا مع السلطات المحلية من أجل الإصلاح السياسي و الدستوري وأن ما نحتاجه اليوم للأسف الشديد هو الأحزاب التي على شاكله أحزاب الستينات و السبعينات التي بمقدورها مواصلة النضال من أجل التغيير

١٢ - رغيد الصلح

لدي سؤالان:

من خلال دراستكم لتاريخ فتح، هل تعتقدون بصواب النظرية القائلة بأن هناك تضاد بين ظروف النضال السري وبين الممارسة الديمقراطية وإجراء انتخابات وما إلى ذلك؟
السؤال الثاني هو عن العلاقة بين تأسيس المجلس الوطني الفلسطيني ومشاركة فتح في هذا المجلس وبين الممارسة الديمقراطية داخل فتح، هل أثرت مشاركة فتح في هذا المجلس سلبيا أم إيجابيا على الممارسة الديمقراطية بداخلها؟

١٣ - نمر سلطاني (يرد على المداخلات)

شكرا للجميع على هذه الأسئلة والمداخلات وأن كان من الصعب الرد عليها جميعا في هذا الوقت الضيق ولكني سأحاول الرد ببرقيات سريعة وأترك لأخي عبد الرزاق التكريتي بقية المهمة فيما يتعلق بما أورده الأستاذ خليل العناني عن إشكاليات الديمقراطية تحت الاحتلال، اعتقد اننا تطرقنا لهذه الإشكالية في مقدمة بحثنا، لقد طلب منا إعداد بحث عن الديمقراطية داخل الأحزاب الفلسطينية، وكان تساؤلنا عن مدى إمكانية استخدام مصطلح أحزاب في الحالة الفلسطينية لذلك فضلنا استخدام مصطلح حركات وليس أحزاب، فيما يتعلق بما طرحه الأستاذ أحمد صابر اعتقد أن مصطلحات مثل الحزب والدولة وغيرها من المصطلحات السياسية لا يوجد تعريف واحد لها وإنما تتعدد التعريفات وهنا اتفق مع الدكتور عبد الفتاح ماضي في انه بدلا من الدخول في خلاف حول تعريف الحزب فأن الأفضل الاهتمام بوظائف الأحزاب ومهامها وأدوارها وأهدافها فيما يتعلق بما طرحه الأستاذ مجذوب عبد المؤمن حول نقطة مصدر الشرعية، يجب هنا بالنسبة للحركات السياسية الفلسطينية أن نفرق بين مصدرين للشرعية: الشرعية الديمقراطية وما تتضمنه من مقولات مثل العقد الاجتماعي والانتخابات والتمثيل... الخ، وهناك شرعية المقاومة التي يؤكد قادة حركة حماس كموسى ابو مرزوق أن مصدرها هو وجود الاحتلال بغض النظر عن كيفية المقاومة، ولكن في النهاية لم يكن هناك لا ديمقراطية ولا تحرير

١٤ - عبد الرزاق التكريتي (يرد على المداخلات)

سأحاول أن أعطي النقاط التي لم يتطرق إليها الأخ نمر سلطاني، اتفق مع عبد الفتاح ماضي فيما أثاره من أن بنية الحزب والهدف من الحزب موضوع أساسي بالنسبة للحركات الفلسطينية، فإذا كانت قضية التحرير الوطني مثلا لا تشكل أهمية عند قادة الحزب في الوقت الذي ينضم الأعضاء للحزب بدافع من قضية التحرر الوطني إذن هناك مشكلة. فيما يتعلق بما أثير عن أن أبو عمار كان ضالعا في تصفية القيادات الفلسطينية اعتقد أن ياسر عرفات لم يكن ضالعا في تصفية القيادات ولا من مؤيدي هذه السياسة، هو كان يسجن ويعزل ويهمش قيادات وكوادر ولكنه لم يكن يصفها

بالنسبة لما أثاره الأستاذ عبد النبي العكري اعتقد انه بالفعل كانت هناك مرحلة تعيش فيها الساحة الفلسطينية في غابة بنادق، ولكن ما قام به الفلسطينيون في تلك

المرحلة من خلق منظمة التحرير الفلسطينية يعد انجازا كبيرا، وكان يعد عملا ديمقراطيا إلى حد ما وأن كانت هناك بعض الأخطاء التي ذكرها الأستاذ رعيد الصلح مثل استمرار القيادات ولكن هذه النقطة تعد إحدى إشكاليات حركات التحرر الوطني في العالم كله وليس فقط فلسطين وهي نتيجة للعمل النضالي الذي يصعب من عزل قائد شارك في مثل هذا العمل، لكني اختلف مع الأستاذ رعيد فيما قاله بأنه كان هناك تغييب كامل للمرأة في الحركات الفلسطينية، فقد كان هناك وجود مهم للمرأة ولكنها فقط لم تمثل بشكل جيد في المناصب القيادية في تلك الحركات، أيضا اختلف مع ما قيل بأن ياسر عرفات كان رئيسا أوحدا، يمكن أن يكون هذا صحيح فقط في نهاية عهده بعد أن ماتت الشخصيات الكبرى في فتح ولكن في اغلب مسيرة ياسر عرفات كانت هناك قيادات موازية له في فتح مثل أبو جهاد وأبو إياد وأبو اللطف، هذا بالإضافة لعدد كبير من الكوادر، فيما أثاره الدكتور مجذوب عبد المؤمن عن إمكانية تحول حركة تحرر وطني إلى حزب هذه إشكالية كبرى عامة تحتاج إلى نقاش مطول ومراجعة تجارب كثيرة كالتجربة الجزائرية وليس فقط التجربة الفلسطينية